

التوسع بالمادة 118 لتشمل كل مستفيد من المعلومات في التداول سواء مطلع أو غير مطلع

تعديلات قانون هيئة الأسواق.. أقوى ولمصلحة الجميع



(محمد خلوصي)

تداولات البورصة في انتظار تعديلات قانون هيئة الأسواق تبدو أشبه بلون الإشارة البرتقالية حيث المستثمر متردد بين الانطلاق أو التوقف



شريف حمدي

يبدو أن انفراجة حدثت حول المسود الخلفية في تعديلات قانون هيئة أسواق المال أظهرها التقرير النهائي للجنة المالية البرلمانية الذي أحالته مجلس الأمة للتصويت عليها في مداولة ثانية غدا. وشهدت بعض المواد الخلفية المتعلقة بجرائم أسواق المال، مثل المادتين 118 و122 تعديلات مهمة. فتم التوسع بالمادة 118 لتشمل «كل مستفيد من المعلومات أثناء التداول سواء مطلع بشكل مباشر أو غير مطلع» وليست كما كانت في التعديلات التي نوقشت بالمداولة الأولى والتي كانت تشترط ثبوت «صفة المطلع». كما تم التوسع بالمادة 122 بإضافة «تفويض هيئة أسواق المال بتحديد السلوكيات التي تعتبر مشروعة» بعد أن كانت في نقاش المداولة الأولى «لا يعد الفاعل مرتكباً للجرائم إلا إذا ثبت أن هناك تأثيراً مباشراً لأفعاله على التداولات التي تمت على الورقة المالية، بحيث يترتب على فعله تحديداً وبشكل مباشر ارتفاع عدد صفقات البيع والشراء لتلك الورقة».

بوعركي: التقرير النهائي للجنة المالية طور بعض النصوص وزاد من فاعلية القانون

المادة 122 تفوض الهيئة في تحديد سلوكيات التداول المشروعة

وفيما يتعلق بالمادة 146 الخاص بالاستحواذ الإلزامي، حيث تم الإبقاء على نسبة الـ 30٪ لفرض الاستحواذ، بعد أن كانت هناك مطالبات نيابية برفع النسبة إلى الـ 50٪، كما تم تحديد حالات استثناء جديدة تعالج بعض أوجه القصور في النص القديم.

وفي هذا السياق، قال الأستاذ القانون الجنائي للأعمال التجارية وقانون أسواق المال د.حسين بوعركي إن التقرير النهائي للجنة محل إضادة، معرباً أن أمه في إقرار التعديلات النهائية في جلسة مجلس الأمة غداً، مشيراً إلى أن التعديلات الأخيرة للنقاط المخيرة للجدل وتم تلافها كان من الممكن أن تهدم القانون أو تلحق أضراراً بالغة به.

وأوضح أن التعديلات الأخيرة إجبارية، لافتاً إلى أن التقرير النهائي للجنة المالية طور بعض النصوص وزاد من الفاعلية القانونية للمواد التي كانت محل خلاف. وأشار بوعركي إلى أن أهم التعديلات تتعلق بالمواد العقابية، لافتاً إلى أن جرائم التلاعب بالأسعار للتأثير على الآخرين منتشرة بسوق الأسهم

الكويتية منذ عقود طويلة، وهي من أهم الجرائم التي يعاني منها السوق، لافتاً إلى أن تعديل المادة 122 الذي أقر بالمداولة الأولى كان ينص على تضييق نطاق الجريمة مما سيسمح بعودة التلاعبات بالسوق. وأضاف في هذا السياق أن ما اعتاد عليه المتداولون منذ فترات طويلة بات مجرماً اليوم، لذلك تعالت الأصوات المطالبة بإلغاء أو تعديل المادة 122 المختصة بهذه الجزئية، لافتاً إلى أنه بالفعل تم تقديم مقترح ينص بذلك إضافة لتعديلات أخرى تهدف لهدم القانون، لكنها لم تحظ بقبول اللجنة المالية. وأبدى بوعركي استغرابه من المروجين لعدم دستورية المادة 122 وتجاهل حكم نهائي من محكمة الاستئناف أثبت فيه دستورية النص، وأنه يحاكي سلوكيات غير مشروعة بأسواق المال، مؤكداً أنه حماية لأموال المخبرين والمتداولين، والاقتصاد الكويتي بشكل عام. واستطرد في هذا الإطار بقوله إنه قبل عام كانت هناك

جريمة جوزيف رعد الشهيرة بفرنسا، حيث حكمت هيئة أسواق المال هناك بغرامة تقدر بـ 14 مليون يورو بسبب التلاعب، وقالت الصحافية الفرنسية وقتها إن العقوبة غير كافية لردع المتلاعبين، متسائلاً: لماذا المطالبة هنا بتخفيف العقوبات؟

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

وأشار إلى أن المادة المتعلقة بالاستحواذ الإلزامي والإبقاء على نسبة 30٪ ليست بدعة كويتية، مشيراً إلى أن النص معمول به في كثير من الأسواق العالمية، وهو حماية للملاك وحملة الأسهم من مستحود جديد قد يتخذ قرارات إستراتيجية مستمرة جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

ماذا يقول المتداولون في تعديلات قانون الهيئة؟

مصطفى صالح

جالت «الأنباء» في أروقة سوق الكويت للأوراق المالية لسؤال المتداولين حول رأيهم في تعديلات قانون هيئة سوق المال والتي سيتم التصويت عليها غداً في مجلس الأمة، فيما تباينت الآراء حول إمكانية تأثير هذه التعديلات بالإيجاب أو بالسلب على حركة التداول في البورصة، وهنا أبرز ما ظهر من آراء مع تحفظ المتعاملين على قول اسمائهم:

- قال أحد المتداولين إن هذه التعديلات ستصب في صالح من يريدون التلاعب بحركة الأسهم وهو ما سيعود بالضرر على أموال المتداولين وليس النفع.
- أشار آخر إلى أن سوق الأوراق المالية يعاني من الركود والهبوط هذه الأيام، وهو ما يجعل هذه التعديلات ليس لها أهمية أو تأثير على حركة التداول بحسب رأيه.
- نصح أحد المتداولين من يريد الدخول إلى سوق تداول الأوراق المالية بأن يحتفظ بأمواله ولا يهدرها في الوقت الحالي نظراً لهبوط السوق وعدم استقراره بحسب رأيه، مشيراً إلى أن هذه التعديلات ستزيد من عدم الاستقرار هذا.
- أكد متداول آخر على أن هذه التعديلات ستفيد سوق التداول بشكل كبير، وأنها في مصلحة المساهمين، لافتاً إلى قدرتها على النهوض بالبورصة، وتحريك حالة الركود التي تعاني منها في الوقت الحالي، على حد تعبيره.

سيولة البورصة الكويتية ترتفع 48%

ارتفعت السيولة في جلسة تعاملات أمس بسوق الكويت للأوراق المالية بـ 48٪ إلى 11,6 مليون دينار مقابل نحو 7,8 ملايين دينار في جلسة ختام الأسبوع الماضي، كما شهدت المؤشرات الوزنية تحسناً ملحوظاً في الأداء، حيث ارتفع مؤشر كويت 15 عند الإقفال بنسبة 0,3٪، بصعوده إلى 1024 محققاً مكاسب 2,6 نقطة، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,05٪، ليصل إلى 425 نقطة محققاً 0,22 نقطة، وفي المقابل استمر جنوح المؤشر السعري للانخفاض للجلسة الخامسة على التوالي، إذ تراجع بنسبة 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 6206 نقطة خاسراً نحو 15 نقطة. خليجياً، استمر جنوح مؤشرات أسواق الخليج للارتفاع في جلسة أمس عدا السوقين السعودي والكويتي، حيث خسر السوق السعودي نحو 150 نقطة بـ 1,7٪، أما سوق دبي فكان في صدارة الأسواق المرتفعة بـ 1,4٪، تلاه أبو ظبي بـ 0,8٪، وقطر بـ 0,5٪، والبحرين بـ 0,4٪، ومسقط بـ 0,3٪.

في كلمته أمام الملتقى التركي - العربي الـ 10 الناهض: «بيتك» يتطلع إلى شراكة جديدة بتركيا

بالتعاون مع مؤسسات وهيئات رسمية تركية - حيث كان البنك، بداية توسعنا الخارجي - إن يكون استثماراً استراتيجياً بعيد المدى، لا يعتمد على الخطط القصيرة، التي ترمي فقط إلى تحقيق الربح السريع، ثم الخروج من السوق، لقد كانت الاستراتيجية ان يكون «بيتك - تركيا» مجلسدا لعلاقات تاريخية قطاعاً مهماً في الاقتصاد العالمي تصل موجوداته إلى نحو تريليوني دولار، واصبحت الأسواق العالمية تترى الكثير من هذه المنتجات، خياراً مفضلاً في مسائل التمويل والائتمانية وغيرها، إننا نطمح إلى التعاون معاً، لجعل تركيا مركزاً مهماً في مجال الخدمات المالية وفق الشريعة، وإن تصبح بوابة هذه الخدمات إلى أوروبا ووسط آسيا وجنوبها، في ظل علاقاتها المتميزة مع أسواق دول مجلس التعاون، ومحيطها الإقليمي، ونرى أن تركيا تستحوذ على الخبرات والمؤهلات التي تجعلها قادرة على لعب هذا الدور الاقتصادي المؤثر، والذي سيمثل - حال اكتماله - مرحلة جديدة في التطور والازدهار الاقتصادي الذي تعيشه حالياً.

إستراتيجية عمل وحصول إستراتيجية عمل «بيتك - تركيا» قال الناهض: لقد دخلنا السوق التركي من أجل شراكة دائمة مع الحكومة لتعزيز مساهمة نحو تحقيق تكامل وتعاون مع الأسواق الخليجية ذات الوفرة المالية، والسوق التركي الغني بالفرص، وهو ما أسفر حقيقة عن دعمه مجموعة كبيرة من المشاريع والصفقات، وعلاقات وثيقة بين رجال الأعمال في الجانبين، ومعارض ومؤتمرات تم تنظيمها برعاية «بيتك - تركيا».



مازن التامم يلقي كلمته في الملتقى

ألمانيا، إلى تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين أوروبا وآسيا ودول مجلس التعاون من خلال تركيا والكويت. تطوير الشراكة

وأشار الناهض إلى أن الوقت مناسب لتطوير الشراكة بين القطاع الخاص الكويتي وتركيا التي أسفرت عن إنشاء «بيتك - تركيا» قبل 26 عاماً، نحو آفاق جديدة، مضيفاً لدى «بيتك» خبرات طويلة في العمل المالي وفق الشريعة، وملاءة عالية، وعلاقات تعاون ممتدة حول العالم، وهناك دول تعمل بشكل جدي لتكون مركزاً لصناعة الصيرفة والخدمات المقدمة وفق الشريعة، بعد أن أصبح

شدد الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن سعد الناهض على أهمية تطوير العمل المالي الإسلامي في السوق التركي، للاستفادة من نمو قطاع الصيرفة الإسلامية الذي أصبح مكوناً أساسياً في الاقتصاد العالمي، تسعى معظم دول العالم إلى استقطابه، مشيراً إلى أن الفرصة سانحة لخدمات تركيا مركزاً للخدمات المالية وفق الشريعة، وبوابة لهذه الخدمات في أوروبا ووسط آسيا وجنوبها، حيث تستحوذ على الخبرات والمؤهلات التي تجعلها قادرة على لعب هذا الدور الاقتصادي المؤثر، والذي سيمثل مرحلة جديدة في التطور والازدهار الاقتصادي الذي تعيشه تركيا.

وأكد الناهض في كلمته أمام الملتقى الاقتصادي التركي - العربي العاشر الذي عقد تحت رعاية رئيس وزراء تركيا أحمد أوغلو، بحضور ومشاركة وزير المالية مهمت شمشك، أن بيت التمويل الكويتي التركي (بيتك - تركيا) يستطيع القيام بدور رئيسي في تحقيق هذه الرؤية، بعد ما حققه من تقدم ونمو على جميع المجالات، بالإضافة كحسب لتعزيز العلاقات الاقتصادية ومجالات التعاون بين تركيا والكويت ودول مجلس التعاون، كما يطمح من خلال الرخصة التي حصل عليها مؤخراً لإنشاء بنك إسلامي في

أما من حيث الأداء التشغيلي، فقد تم تنفيذ عدة مبادرات ساهمت بدورها في التوظيف مقابل لحوارد المؤسسة، كما قامت بمراجعة وتطوير استراتيجيات الاستثمار المختلفة، وتدريب نظم الرقابة على المخاطر وتعزيز نظم الحوكمة بشكل عام، مما يؤكد على مدى تميز مؤسسة الخليج للاستثمار كؤسسة مالية رائدة في المنطقة، وقد جاء رفع التصنيف الائتماني بثلاث درجات بمعرفة وكالة موديز، ويدرجت بمعرفة وكالة فيتش خلال العام لتتوجها جهود المؤسسة، مما يعد تأكيداً على سلامة نموذج العمل الذي تتبناه المؤسسة.

من جهته، أضاف الرئيس التنفيذي للمؤسسة إبراهيم القاضي قائلاً: «إن الأداء المتميز لمؤسسة الخليج للاستثمار خلال عام 2014 يرجع بالأساس إلى المزيج الاستثماري الجيد الذي يساهم في توزيع المخاطر وتنوع مصادر الإيرادات، وإنه لمن دواعي السرور أن تحقق جميع أنشطة المؤسسة أداء طيباً خلال العام، حيث فاقت عوائدنا الخطة المستهدفة، كما استطاعت المؤسسة تعزيز التوسع في أنشطتها في المنطقة، حيث بلغت نسبة الاستثمارات الخليجية 70٪ من إجمالي استثماراتها سواء كانت استثماراً مباشرة أو في أسواق رأس المال، وانطلاقاً من رسالة المؤسسة وتماشياً مع أهدافها، ستواصل المؤسسة تنفيذ خططها الاستراتيجية من خلال التركيز على الاستثمار المباشر في المشاريع والأسواق المالية بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي».

«مؤسسة الخليج»: 201 مليون دولار صافي الربح عن 2014

أعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار نتائج أعمالها عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2014 والتي أظهرت تحقيقها أرباحاً صافية بلغت 201 مليون دولار بارتفاع 23٪ عن نتائج العام السابق، ويأتي هذا الإعلان في أعقاب مصادقة معدل الارتفاع المالية مستويات أمانة بلغت 1,9 مرة، بما يعكس انخفاض معدلات المخاطر، ومئات المركز المالي. وفي تعليقه على هذه النتائج المتميزة، أشار رئيس مجلس الإدارة عبدالقادر عسقلان بأداء المؤسسة القوي قائلاً: «حققت المؤسسة إنجازات جيدة في عدة محاور خلال عام 2014، فمن حيث المؤشرات المالية ارتفعت مستويات الربحية، وتم تعزيز القاعدة الرأسمالية، وارتفعت معدلات السيولة، وانخفضت معدلات المخاطر، بالإضافة إلى التحسن في التدفقات النقدية،



إبراهيم القاضي